



نشرة صحفية

حظر

يحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية و التقرير المتصل بها
أوتلخيصهما في وسائل الإعلام المطبوعة أو المذاعة أو الألكترونية قبل
الساعة ١٧١٠٠ بتوقيت جرينيتش يوم 24 يونيو 2015
الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت نيويورك و الساعة ١٩١٠٠ بتوقيت
جنيفا و ٢٢١٣٠ بتوقيت دلهي و ٢١٠٠ من يوم 25 يونيو 2015
بتوقيت طوكيو

UNCTAD/PRESS/PR/2015/21*
Original: English

تقرير للأونكتاد يقول إن تدابير تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر زادت في عام ٢٠١٤ جنيف، ٢٤

جنيف، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥ - أدت الزيادة في التدابير التي اتخذتها الحكومات لتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، مقترنة بانخفاض القيود، إلى تحسين ظروف تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٤، وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٥ الصادر عن الأونكتاد^(١).

واعتمد سبعة وثلاثون من البلدان والاقتصادات ما لا يقل عن ٦٣ تدبيراً من تدابير السياسة العامة - بينها ٤٧ تدبيراً متعلقاً بتحرير الاستثمار وتشجيعه وتيسيره، فيما لم يفرض سوى ٩ منها قيوداً أو أنظمة جديدة على الاستثمار (معظمها يتعلق بشواغل متصلة بالأمن القومي والصناعات الاستراتيجية). وارتفعت حصة التحرير والتشجيع من ٧٣ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٨٤ في المائة في عام ٢٠١٤ (الشكل ١).

وقال الأمين العام للأونكتاد، موكيسا كيتوي، إن "نسبة تفوق ٨٠ في المائة من تدابير سياسات الاستثمار وُجّهت، في عام ٢٠١٤، إلى تحسين شروط الدخول والحد من القيود المفروضة، مع التركيز على تيسير الاستثمار والتحرير المفصل حسب القطاع". "ومع ذلك، لاحظ الأونكتاد أن تدابير قليلة نسبياً - ٨ في المائة منذ ٢٠١٠ - كانت موجهة خصيصاً لزيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاعات التنمية المستدامة الرئيسية مثل الهياكل الأساسية والصحة والتعليم والتخفيف من آثار تغير المناخ". وكانت البلدان النامية نشطة بوجه خاص فيما يتعلق بتحرير الاستثمار. فعلى سبيل المثال، فتحت إثيوبيا قطاع توليد الكهرباء وتوزيعها أمام الاستثمار الخاص، وحررت الهند الاستثمار الأجنبي في الهياكل الأساسية للسكك الحديدية وزادت سقف الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الدفاع، وزادت إندونيسيا سقف الاستثمار الأجنبي في عدة صناعات بما فيها المستحضرات الصيدلانية، وعمليات رؤوس الأموال المجازفة، ومشاريع محطات الكهرباء. وفيما يتعلق بالقيود أو الأنظمة الجديدة المفروضة على الاستثمارات، أقدم، على سبيل المثال، كل من الاتحاد الروسي وإيطاليا وفرنسا على تعديل آلياته الاستعراضية ذات الصلة بالأمن.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +٩١٢٢٩١٧٥٨٢٨ , +٩١٧٩٥٠٢٤٣١١ unctadpress@unctad.org, http://unctad.org/press

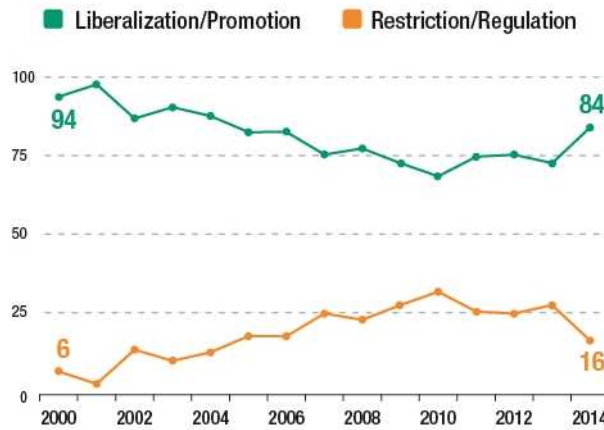
(١) التقرير (رقم المبيعات 8-112891-1-92-978 E.15.II.D.5, ISBN: 978-92-1-112891-8) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States of America. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org

وبإضافة ٣١ اتفاق استثمار دولي في عام ٢٠١٤، بات نظام اتفاقات الاستثمار الدولية يضم ما مجموعه ٢٦٧ ٣ معاهدة منها ٩٢٣ ٢ معاهدة استثمار ثنائية و٣٤٥ من أنواع أخرى من اتفاقات الاستثمار الدولية (الشكل ٢).

واستمر عدد اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة يتباطأ في عام ٢٠١٤، في أعقاب اتجاه تصاعدي مطرد منذ نهاية التسعينيات. ويستعرض التقرير أيضاً اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة في عام ٢٠١٤، ويرى أنها تشمل أحكاماً موجهة نحو ضمان حق الدولة في التنظيم من أجل المصلحة العامة، بما في ذلك خدمة أهداف التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، تميل الاتفاقات الجديدة إلى إدراج استثناءات عامة، وتوضيحات لمعايير الحماية الرئيسية، وشروط تقرّ صراحة بأن الأطراف ينبغي ألا تخفف من صرامة معايير الصحة والسلامة والمعايير البيئية من أجل استقطاب الاستثمار، وقيود على نطاق المعاهدات، وأحكام مصوغة بعناية لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وجميع هذه الأحكام تشكل عناصر مهمة في المناقشة الدائرة حالياً بشأن إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية.

وكشف التقرير أيضاً أن المستثمرين رُفعوا ، في عام ٢٠١٤، ما مجموعه ٤٢ قضية معروفة لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول عملاً باتفاقات استثمار دولية (الشكل ٣)، وهو ما يشكل انخفاضاً هاماً مقارنة بمستوى القضايا في السنوات الثلاث الماضية، ويكاد يعادل متوسط عدد المنازعات في السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٤، طعن المستثمرون في جملة أمور منها التدابير الحكومية المتعلقة بالمنافع العامة، والطاقة، ومصادر الطاقة المتجددة، مثل إلغاء التراخيص لتوريد الكهرباء والغاز، وتنظيم أسعار الطاقة والمياه، وإلغاء حوافز الاستثمار في الطاقة الشمسية.

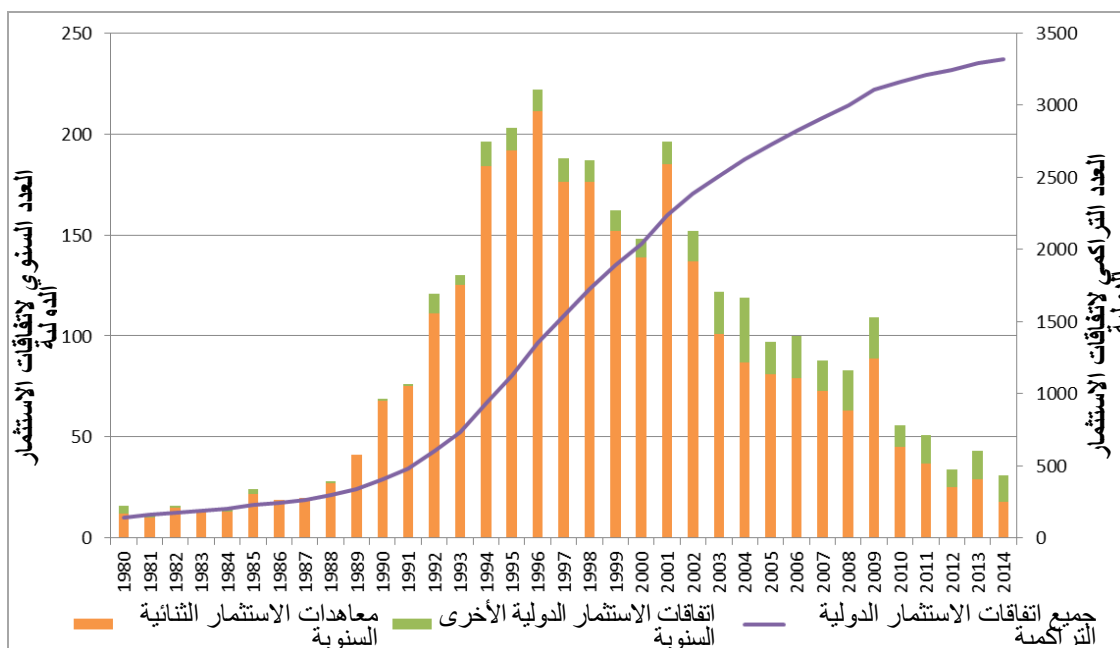
الشكل ١ التغييرات في سياسات الاستثمار الوطنية، ٢٠٠٠-٢٠١٤



المصدر: الأونكتاد، مرصد سياسات الاستثمار.

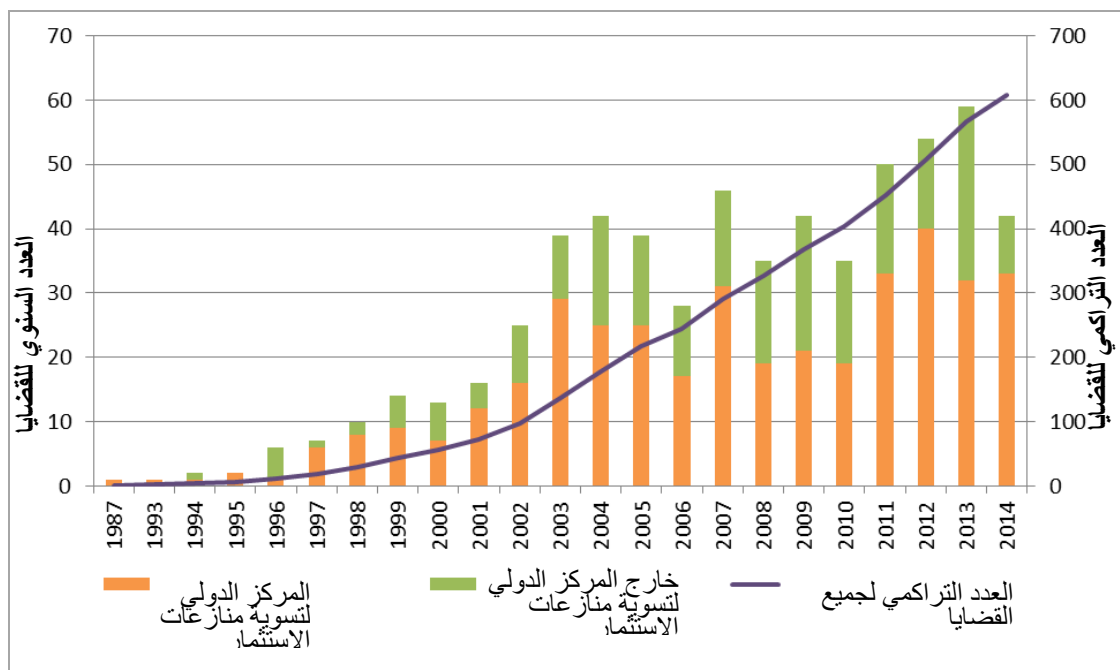
ملاحظة: أرقام النسب المئوية لا تشمل التدابير "المحايدة".

الشكل ٢ الاتجاهات في اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة، ١٩٨٠-٢٠١٤



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات اتفاقات الاستثمار الدولية.

الشكل ٣ القضايا المعروفة لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، العدد السنوي والتراكمي



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.